بها حينئذ ايلام قال الامام فان لم يتخلل ما يزول به
الالم الاول كفى والا فلا ويجد الرجل قاعما والمراة
جالسة وقيل امراة او نحوها عليها ثيابها وكالمراة
الخنثى فيما يظهر لكن يحتمل ان لا يختص بقيل ثيابه المراة
ونحوها ويحصل الحد بنحو سوط واحد كحصاة وعصى
معتدلة واطراف ثيابه بعد فتلها حتى يشتد ،،
وللامام زيادة قدره اى الحد عليه ان راه فيبلغ
اكثر ثمانين وغيره اربعين كما فعله عمر رضى الله عنه
في الخمر وراه علي رضى الله عنه قال لانه اذا شرب
سكر واذا هذى واذا هذى افترى وحد المفترى
ثمانون وهي اى زيادة قدر الحد عليه تعازير
لاحد والا لما جاز تركه واعترض بان وضع
التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه واجيب
بما اشرت اليه بتعازير من ان ذلك لجنايات تولدت
من الشارب قال الرافعي وليس شافيا فان الجناية
لم تتحقق حتى يوزع الجنايات التي تتولد من
الخمر لانحصر فلتعزر الزيادة على الثمانين وقد
منعوها قال في قصة تبليغ الصحابة الضرب
ثمانين الفاظا مشهورة بان الكل حد وعليه فحد
الشارب

الشارب مخصوص من بين سائر الحدود وبان يختم
بعضه ويتعلق بعضه باجتهاد الامام وتعبيره
بنحو سوط الى اخره اولى مما عبر به الاصل وحد
باقراره وبشهادة رجلين انه شرب مسكرا وان لم
يقل وهو عالم مختار لان الاصل عدم الجهل والاكراه
وقولي انه تنازعه للمصدر ان قبله فلا يحد بريح
مسكر ولا بسكر ولا بقيء احتمال الغلط او الاكراه
والحد بدرا بالشبهة وسوط العقوبة من حد
وتعزير فنوع من قوله وسوط احد وبرد قضيب
اى غصن وعصى غير معتدلة لم رطب ويابس
بان يكون معتدل الجرم والرطوبة للاتباع فلا يكفي
عصى غير معتدل لم رطبا او رطبا فيشق الجلد بثقله
ولا قضيبا ولا يابسا فلا يؤلم لخفته وفي خبر مرسل
رواه مالك الامر بالسوط بين الخلق والجريد
وقيس بالسوط غيره ويفرقه اى السوط اى او
غيره من حيث التوزيع على الاعضاء فلا يجمع على
عضو واحد ويتقي المقاتل كثغرة نحر وفرج لان
القصد ردعه لا قتله والوجه لخبر مسلم اذا ضرب
احدكم فليتق الوجه ولانه مجمع المحاسن فيعظم

Copyright © King Saud University